- **وطنية – الاربعاء08.03.2017**
  - فرعون في مؤتمر النفط والغاز: الملف يستوجب اتخاذ القرارات الصائبة
  - ابي خليل في مؤتمر النفط والغاز: السوق المحلي بانتظار حصول الاكتشافات التجارية سيشكل الزبون الأول لأي كميات مكتشفة

التفاصيل:

فرعون في مؤتمر النفط والغاز: الملف يستوجب اتخاذ القرارات الصائبة

وطنية - ألقى وزير الدولة للتخطيط ميشال فرعون كلمة في افتتاح اعمال المؤتمر حول النفط والغاز الذي عقد في المعهد العالي للاعمال، قال فيها: اسمحوا لي أولا أن أهنىء واشكر القيمين على هذا المؤتمر المهم بمضمونه وتوقيته لأنه يسلط الضوء على قطاع سيطال بتأثيراته كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية. ولا شك أن آفاق هذا القطاع ونتائج تطويره يحتم علينا العمل والمثابرة لتأمين ظروف النجاح من خلال خطة واضحة بدأت ظهور معالمها من خلال الإطار القانوني والمراسيم وسياسة التلزيم التدريجي لترشيد استغلال الثروة الوطنية مع ضرورة تحصين مبدأ الشفافية، وإقرار إنشاء "صندوق سيادي" يحافظ على الثروة الناتجة من هذا القطاع لبناء الوطن للأجيال القادمة، ونحصن فرصا للنمو المستدام."

اضاف: "وإذ كانت هناك اليوم ملفات أساسية يلفها مزيج من الهواجس والتحديات والآمال مثل: إقرار الموازنة، وقانون انتخاب، وسياسة جامعة لمعالجة وضع النازحين السوريين، فإن ملف النفط والغاز هو جزء من هذه الملفات الأساسية لسنة 2017 التي تستوجب اتخاذ القرارات الصائبة دون المجال للخطأ أو الفشل. ولا شك أن مؤتمركم ومستوى الحضور والخبرات والمشاركة سيساهم في هذا التوقيت المفصلي لتطوير سياسة مفصلة ناجحة."

عشاء

وكان فرعون أقام حفل عشاء في منزله على شرف نائب رئيس الوزراء ووزير الطاقة القطري السابق، عبد الله العطية الذي عاد إلى لبنان بعد غياب دام ست سنوات للمشاركة في المؤتمر. شارك في حفل العشاء رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ترافقه زوجته النائب ستريدا جعجع وعدد من الشخصيات السياسية.

وكانت كلمة لفرعون رحب فيها ب"الضيف القطري العزيز"، وقال: "لبنان بلده ومنزله، وعودته تحمل دلالات إيجابية وخيرة على عودة السياح القطريين إلى لبنان وبيروت بعد أن أجبرتهم الأوضاع الأمنية والسياسية على الغياب لسنوات."

بدوره شكر العطية فرعون مؤكدا على "حبه للبنان، الذي يعتبره بلده الثاني"، مضيفا أن "له في لبنان منازل كثيرة هي منازل اصدقائه واخوانه اللبنانيين."

ابي خليل في مؤتمر النفط والغاز: السوق المحلي بانتظار حصول الاكتشافات التجارية سيشكل الزبون الأول لأي كميات مكتشفة

وطنية - القى وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل كلمة في افتتاح اعمال مؤتمر حول النفط والغاز بعنوان Oil and gas forum- Lebanon national wealth: roadmap الذي عقد في المعهد العالي للاعمال قال فيها: "دأب المنظمون على عقد هذا المؤتمر المتخصص بالنفط والغاز بشكل سنوي داعين في توصياتهم الحكومة اللبنانية إلى استكمال دورة التراخيص الأولى التي انطلقت في العام 2013. إلا أن للمؤتمر هذه السنة نكهة أخرى وذلك لأن العهد الجديد حسم أمر المسألة التي كانت عالقة ليقر في أولى جلسات الحكومة المرسومين اللذين استكملت بهما المنظومة التشريعية للبترول في لبنان، كما نعمل حاليا على إنهاء مشروع القانون الضريبي المتعلق بالأنشطة البترولية. ومن هنا أقول لكم اليوم، إن المسؤوليات الملقاة على عاتقنا وعاتقكم تحتم علينا وعليكم تبادل الآراء والأفكار للاستئناس بها عند الحاجة."

اضاف: "إن خارطة الطريق التي أعلنتها تتضمن مراحل واضحة بدأت الوزارة وهيئة إدارة قطاع البترول بتنفيذها وهي ستستكمل تباعا وصولا إلى تلزيم بعض الرقع في المياه البحرية اللبنانية قبل نهاية هذا العام. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية نية لبنان الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وذلك قبل بدء الأنشطة البترولية مما يجعل لبنان دولة تلتزم معايير الشفافية العالمية قبل أن تبدأ مسيرة الاستكشاف والإنتاج. ويأتي كل ذلك في إطار إجماع وطني على استثمار ثروتنا الطبيعية التي نؤكد حرصنا على حمايتها."

وتابع: "إن الحكومة اللبنانية تسعى حثيثة إلى المحافظة على الموارد البترولية ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وهي تدعو الشركات إلى الاشتراك في دورة التراخيص وتقديم عروضها على الرقع المعروضة للمزايدة مع العلم بأن المياه البحرية اللبنانية تختزن إمكانيات ومكامن عديدة واعدة بوفرة الموارد الهيدروكربونية. كما يتمتع لبنان بالموقع الإستراتيجي والعلاقات الودية في المنطقة وسيسعى إلى تسخير هذه العلاقات في سبيل تفعيل التعاون في إطار الطاقة بشكل عام والنفط والغاز بشكل خاص مما يمنح الشركات والدولة فرصة الوصول إلى الأسواق المجاورة بدون عقبات سياسية وتقنية كبيرة وبكلفة معقولة."

واردف: "نذكر ذلك مع العلم بأن الخطط التي وضعتها وزارة الطاقة تتضمن التشديد على أهمية تنويع مصادر الطاقة ومركزية الغاز الطبيعي في هذا المجال كونه يشكل وقودا فعالا وقليل التلويث. لذلك فإن السوق المحلي بانتظار حصول الاكتشافات التجارية وسيشكل الزبون الأول لأية كميات مكتشفة ابتداء بقطاع الكهرباء الذي بإمكانه اليوم أن يستخدم الغاز الطبيعي في ما يفوق 66% من قدرة الإنتاج امتدادا إلى الصناعات والمدن في وقت لاحق وتدريجي. إن وزارة الطاقة والمياه على دراية بطبيعة الصناعة البترولية المتأثرة كثيرا بتقلبات السوق وبعدم القدرة على توقع الأسعار والتكاليف، ولذلك ستعمل الدولة اللبنانية مع الشركات الفائزة على الاستفادة من القواسم المشتركة الكثيرة وعلى رأسها السعي المشترك إلى اكتشافات تجارية وعلى التعاون لتجاوز الصعوبات ولعقلنة التوقعات الكبيرة للمجتمع اللبناني من هذه الصناعة مع سعي الوزارة الدائم لتفعيل دور المكون المحلي في هذا الإطار."

وقال: "أما على صعيد استثمار الثروة البترولية، فقد اختارت وزارة الطاقة والمياه التعامل مع شركات عالمية نفطية من الطراز الرفيع وحددت سقفا عاليا لتأهيلها للاشتراك بدورة التراخيص الأولى وذلك لأن الوزارة على علم بأهمية العمل مع شركات أثبتت جدارتها في هذا القطاع وذلك في سبيل زيادة فرضيات النجاح والوصول إلى اكتشافات تجارية تضع لبنان في موقع مناسب بين الدول النفطية. وآثرت الوزارة بعد توصية الهيئة أن تقوم بدورة تأهيل جديدة للشركات الراغبة بالاشتراك في دورة التراخيص على نفس شروط التأهيل السابقة وذلك رغبة منها في زيادة عدد الشركات المهتمة لزيادة التنافس بينها مما يحسن شروط الدولة. وهنا نذكر بأن المهلة الأخيرة لتقديم طلبات التأهيل المسبق هي 31 آذار 2017 والمهلة الأخيرة لتقديم العروض على الرقع المعروضة للمزايدة هي 15 أيلول 2017."

وختم: "ننطلق مما سبق للتشديد على أن وزارة الطاقة والمياه تعمل من ضمن أسس وأولويات

واضحة ظهرت بعض صورها على شكل خطط متعددة نذكر منها: ورقة سياسة قطاع الكهرباء وخطة الطاقة المتجددة والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والسياسة العامة المعتمدة في قطاع النفط والغاز وهي في صدد العمل على مزيد من التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في سبيل إعداد استراتيجية متكاملة لهذا القطاع الحيوي الذي يطال بتأثيره كل الجوانب الإنتاجية في البلاد، مع العلم بأن المطلوب هو خطة تنمية وطنية تحدد دور الطاقة ودور القطاعات الأخرى في دفع الاقتصاد قدما وفي تطوير الوضع العام في البلاد وهو أمر ندعو الحكومة إلى العمل عليه لما فيه من منفعة عامة ."

- **الشرق الاوسط – الاربعاء08.03.2017**
  - تراجع أسعار النفط في آسيا
  - »شل»: ملتزمون بالاستمرار في تلبية احتياجات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط مدير الشركة في السعودية والبحرين قال لـ «الشرق الأوسط»إن برامج الشركة تدعم رؤية المملكة 20
  - الفالح يطمئن أسواق النفط بشأن أثر «اتفاق أوبك «أشار إلى بوادر استثمارات سعودية نفطية في الولايات المتحدة

التفاصيل:

تراجع أسعار النفط في آسيا

القاهرة: «الشرق الأوسط أونلاين «ردِّغ مشاركة 0 Send 0 Like Share اليوم (الأربعاء) في آسيا بسبب تقديرات بشأن زيادة كبيرة في المخزونات تسجل أسعار النفط تراجعاً من فائض في العرض .الأميركية تثير قلقاً ونحو الساعة 45:03 بتوقيت غرينتش، خسر سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) المرجع الأميركي للخام تسليم أبريل (نيسان) 32 سنتا ليبلغ 82.52 دولار في المبادلات الإلكترونية في آسيا. كما انخفض سعر برميل البرنت نفط البحر الشمال المرجعي الأوروبي تسليم مايو (أيار) ستة سنتات، إلى .دولار 56.24 وقال المعهد الأميركي للنفط إن مخزون الخام الأميركي سجل زيادة كبيرة، مما أثر على الأسواق بانتظار نشر أرقام وزارة الطاقة الأميركية، كما قال محللون .وكان سعر برميل النفط الخفيف تراجع ستة سنتات عند الإغلاق في نيويورك أمس (الثلاثاء) وبلغ سعره 14.53دولار. كما خسر برميل البرنت في لندن تسعة سنتات وأغلق على 92.55 دولار.

»شل»: ملتزمون بالاستمرار في تلبية احتياجات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط مدير الشركة في السعودية والبحرين قال لـ «الشرق الأوسط»إن برامج الشركة تدعم رؤية المملكة 20

كشف رئيس شركة رويال داتش شل في السعودية والبحرين أندرو كرو، عن التزام شل بتطوير الموارد الهيدروكربونية في دول منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة، للمساهمة في تلبية

احتياجات الطاقةفي المستقبل، في ضوء التحديات الناجمة عن ارتفاع مستويات المعيشة، وهو الأمر الذي يتطلب توفير وقود أكثر لاستخدامه في وسائل النقل العام والكهرباء .وقال كرو ردًا على أسئلة لـ«الشرق الأوسط» عبر البريد الإلكتروني: «نحن موجودون في الشرق الأوسط منذ أكثر من 100 عام، حيث كانت أولى عملياتنا في مصر ومن ثم تمتعنا بالعمل في المملكة العربية السعودية لمدة 75 عامًا، ثم أتبعناها بأكثر من سبعة عقود من الشراكة في أبوظبي، وعُمان والكويت، ونشعر بالالتزام تجاه المنطقة وبالمسؤولية تجاه تطوير الموارد الهيدروكربونية في دول المنطقة للمساهمة في تلبية احتياجات الطاقة في المُستقبل .«كانت «شل» قد أصدرت تقريرًا مؤخرًا، قالت فيه، إنه بحلول منتصف القرن، قد يسكن كوكبنا أكثر من 9 مليارات نسمة منهم 75 في المائة يعيشون في المدن، مقارنة بـ50 في المائة في يومنا هذا. وسوف يتمتع المزيد من الناس بارتفاع مستويات المعيشة (وإتاحة الوصول إلى المستشفيات، والنقل العام والكهرباء .(ولكن يمكن لهذه التطورات الإيجابية أن تشكل ضغطًا على مواردنا في العالم حيث يحتاج العالم إلى 5040 في المائة إضافية من الطاقة والماء والغذاء بحلول عام 2030 .وإن ضمان توافر إمدادات كافية من هذه الموارد، بالإضافة لتجنب التغير المناخي الخطير، إنه لتحدٍ هائل .وعلى مدار 75 عامًا خلال وجودها في السعودية، حاولت شركة شل الاستفادة بطاقات المملكة النفطية من خلال التوسع والتنوع في توليد الطاقة المتجددة بالتعاون مع عملاق النفط السعودي أرامكو، فضلا عن نشاطاتها الأخيرة في عمليات التكرير ومزج وتسويق زيوت التشحيم وفي مجال تزويد الطائرات بالوقود .وتنشط الشركة الآن في عمليات التكرير ومزج وتسويق زيوت التشحيم وفي مجال تزويد الطائرات بالوقود. وقامت شل ببناء وتصميم مصفاة شل أرامكو السعودية والتي تملك فيها 50 في المائة، وبدأت إنتاجها عام 1985 .وذكر كرو الذي تولى منصبه كرئيس لشركة شل في السعودية والبحرين، أوائل مارس (آذار) الحالي، أن الشركة طورت برنامج ريادة الأعمال (انطلاقة) في المملكة والذي يعد جزءا من مشروع «لايف وايز» الذي أطلقته «شل» عام 2010 ،والذي يدعم رؤية المملكة لعام 2030 ،بتزويد الشباب السعودي بالمهارات اللازمة لكي يصبحوا رواد أعمال. مشيرًا إلى أن البرنامج نجح حتى الآن في تخريج 10 آلاف شاب، وقد شكلت الإناث أكثر من 50 في المائة من المتدربين، وقد وفرت الشركات التي تقوم بتعيين المتدربين لدينا أكثر من رصة عمل 3 .آلاف فُ وعلى صعيد أنشطة «شل» في دول الشرق الأوسط، أوضح كرو، أن «شل» تمتلك في مصر مشاريع ُمشتركة مع شركة بدر للبترول وُمستمرين في نشر حلول تقنية ُمبتكرة لتوفير الطاقة، وفتح آفاق جديدة للموارد في الصحراء الغربية و«ننتج طاقة أكثر من الحقول الموجودة .«أما في ُعمان فنحن ُشركاء لشركة تنمية نفط ُعمان، وُعمان للغاز الطبيعي الُمسال من خلال «شل» العمانية للتسويق في ُمخيزنة مع شركة أوكسيدنتال، ويأتي تعاوننا مع شركة تنمية نفط ُعمان كُمنتج للنفط وتعود بدايته إلى الثلاثينات، حيث نستخدم فيضانات البوليمر، وحقن الُبخار وتكنولوجيا الفيضانات غير القابلة للامتزاج – وهي السلسلة الكاملة من تكنولوجيا الاستخلاص الُمعزز للنفط من الغاز إلى مواد كيميائية إلى ُبخار لتحسين ُمعدلات الاستخراج الهيدروكربونية». بحسب كرو .وأضاف: «وفي العراق نحن ما زلنا نحافظ على استقرار الإنتاج من حقل نفط مجنون وذلك بُمعدل 200 ألف برميل يوميًا وزيادة إنتاجية شركة غاز البصرة إلى أكثر من 670 مليون قدم مكعب، كذلك تمتلك شركة شل أسهما قليلة في المشروع الذي تقوده شركة إكسون موبيل في حقل نفط غرب القرنة 1 وكذلك مشروعنا النبراس للكيماويات في تطور ُمستمر .«وتابع أن الشركة تعمل في دبي من خلال بناء أكبر برج داخلي غير قابل لقطع الاتصال في ميناء دبي الجاف، تمهيدا لمشروع الغاز الطبيعي المسال العائم، «حيث حول أكثر من 800 عامل رؤية شل وتصميمها الهندسي إلى حقيقة ملموسة في هذا البرج وهو أحد المكونات الأساسية في مشروع بريلود العائم لإنتاج الغاز الطبيعي المسال وهي أكبر سفينة عائمة لصناعة الغاز الطبيعي المسال، كما أننا نمتلك أعمالا حيوية في مجال الملاحة الجوية وزيوت التشحيم في ُدبي وتزويد دبي بالغاز الطبيعي الُمسال لتلبية احتياجات الطاقة الُمتزايدة هناك... أما بالنسبة لقطر فنحن ُشركاء مع شركة قطر للبترول في أكبر مشروع لتحويل الغاز إلى سوائل المعروف باسم (مشروع اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل) فضلا عن كوننا ُشركاء في مشروع غاز قطر4 ».

وقال كرو، نحن موجودون في أبوظبي منذ أواخر عام 1930 ،حيث تمتلك «شل» حصة 15 في المائة في شركة أبوظبي لصناعات الغاز المحدودة (جاسكو). وفي الكويت نحن ُسعداء بكوننا ُشركاء للعديد من لها من خلال تعاوننا مع شركة البترول الكويتية والتي تغطي المبادرات من المنبع الشركات، والتي تتم كُ للمصب في الكويت أو في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى اتفاقيتنا الخدمية التقنية والعديد من اتفاقيات التفاهم الُمختلفة والمستمرة مع مؤسسة البترول الكويتية لمد الكويت بالغاز الطبيعي المسال. «وفي الأردن أطلقنا تجربة حقل الصخر الزيتي لاختبار موارد الصخر الزيتي الكبيرة، كما نمد الأردن بالغاز الطبيعيالمسال .«وعن رؤية الشركة للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، أشار كرو إلى أنه مع تزايد أعداد السكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي وصل إلى 350 مليونا في عام 2014 ،ومن المتوقع أن يصل إلى 436 مليونا بحلول عام 2030 ،بحسب توقعات البنك الدولي، ازداد الطلب على الطاقة وارتفع عدد مستهلكيها، على الرغم من كون منطقة الشرق الأوسط غنية بالنفط وتحتوي على 40 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، إلا أن هناك العديد من بلدان الشرق الأوسط تعاني من عجز في الطاقة مما يؤثر على قدرتهم الاقتصادية التنافسية ويضع الحكومات تحت ضغوط ُمتزايدة . وقال: «يمكن للغاز الطبيعي دعم تطوير مصادر الطاقة الُمتجددة، فدوره طويل المدى كشريك مرن لمصادر الطاقة كالشمس والرياح»، نظرًا لأن محطات توليد الكهرباء عن طريق الغاز تأخذ وقتا أقل بكثير في التشغيل وبأقل انبعاثات من المحطات التي تعمل بالفحم، وهذه المرونة تجعل من الغاز شريكا جيدا للطاقة المتجددة كالرياح والشمس .ويُعتبر الغاز الطبيعي الُمسال حلا فوريا لمعالجة فجوة الطاقة، نظرًا لأنه يقدم بأسعار تنافسية ومرنة ويوفر طاقة آمنة من خلال مصادر ُمتعددة . وكشفت توقعات «شل» حول الغاز الطبيعي الُمسال مؤخرًا، أن مصر والأردن وباكستان من أسرع الدول نمًوا في استيراد الغاز الطبيعي الُمسال لعام 2016 ،واستوردوا مجتمعين 9.13 مليون طن من الغاز الطبيعي.

الفالح يطمئن أسواق النفط بشأن أثر «اتفاق أوبك «أشار إلى بوادر استثمارات سعودية نفطية في الولايات المتحدة

قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، أمس الثلاثاء، إن العوامل الأساسية لسوق النفط تتحسن، وإن اتفاق .ً الحد من المعروض بين أوبك والمنتجين غير الأعضاء يحدث أثرا ومن المتوقع أن تجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول مجددا في مايو (أيار)، وقد تدرس تمديد اتفاق تخفيض الإنتاج .وقال الفالح لمجموعة من المسؤولين التنفيذيين خلال مؤتمر الطاقة في هيوستن الأميركية، إن السعوديةخفضت بأكثر مما تعهدت به في الاتفاق، ونزلت بإنتاجها لما دون العشرة ملايين برميل يوميا. مضيفا» :ينبغي ألا نسبق السوق .«وأضاف أن تخفيضات الإنتاج أحدثت أثرها المرجو بوجه عام، مشيرا إلى تنامي فرق السعر بين أسواق النفط في الشرق والغرب «كدليل على أثر التخفيضات .«وقال إن هناك مؤشرات على «بوادر» استثمارات نفطية في الولايات المتحدة؛ لكنه حذر من أن الاستجابة السريعة لقطاع النفط الصخري الأميركي قد تثني عن استثمارات ضرورية في مشاريع طويلة الأجل بمصادر أخرى للمعروض النفطي خارج القطاع الصخري .وقال إن السعودية لا تريد من أوبك التدخل في سوق النفط لمعالجة التحولات الهيكلية طويلة الأجل، لكنها ويهدف اتفاق خفض الإنتاج الذي انضمت إليه دول من خارج أوبك مثل روسيا وكازاخستان إلى تقليص ستدعم إجراءات معالجة «الانحرافات قصيرة الأجل .«الإنتاج العالمي نحو 8.1 مليون برميل يوميا، وتقليص الفرق بين العرض والطلب. وبدأ سريان الاتفاق من أول يناير (كانون الثاني) ويستمر لستة أشهر .وقال الفالح إن اتفاق خفض الإنتاج يستهدف «صالح الجميع وينبغي أن يتولاه الجميع .«وأضاف أن الطرح العام الأولي لـ«أرامكو السعودية» يمضي قدما وفقا للمسار الموضوع، وقال: «نتوقع أن يجري في 2018 .«وتفيد تقديرات المحللين بأن الطرح الأولي

قد يسفر عن تقييم شركة الطاقة العملاقة بما بين تريليون و5.1 تريليون دولار .وعلى صعيد متصل، قال مسؤول في «أرامكو» أمس، إن شركة النفط العملاقة المملوكة للدولة تتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار بمدينة جديدة للطاقة الصناعية في المملكة 5.16 مليار ريال (4.4 مليار دولار .(وستتخصص المدينة التي تقام قرب أبقيق بشرق السعودية في تطوير الصناعات المرتبطة بقطاع الطاقة .وقال عبد العزيز عبد الكريم، نائب الرئيس للمشتريات والإمداد، خلال مؤتمر في البحرين، إن الاستثمار في مجمع رأس الخير العملاق لإصلاح وبناء السفن سيبلغ 8.21 مليار ريال .يأتي هذا في الوقت الذي نقلت فيه وكالة تاس للأنباء عن فاديم ياكوفليف، النائب الأول للرئيس التنفيذي لشركة «جازبروم نفط» قوله، أمس الثلاثاء، إن العراق لم يطلب من الشركة الروسية خفض الإنتاج هناك في إطار اتفاق تقليص إنتاج الخام العالمي الذي تقوده منظمة أوبك .واستقرت أسعار النفط دون تسجيل تغير يذكر أمس الثلاثاء، ليجري تداوله في نطاق ضيق في الوقت الذي يبدد فيه القلق بشأن تزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي، إثر تخفيضات تنفذها أوبك مع بحث المستثمرين عن اتجاه واضح للسوق من بيانات المخزونات القادمة وتعليقات كبار مسؤولي قطاع النفط .وظلت أسعار النفط تتحرك في نطاق ضيق يبلغ ثلاثة دولارات منذ فبراير (شباط) عاجزة بذلك عن الارتفاع، بعدما نفذت أوبك أول خفض للإنتاج في ثماني سنوات على نحو شكل مستوى عاليا من الالتزام لم يكن متوقعا .لكن زيادة حتمية في أنشطة الحفر للتنقيب عن النفط الصخري الأميركي تكبح أي زيادة، بعدما ارتفع خام غرب تكساس الأميركي الوسيط فوق مستوى 50 دولارا للبرميل في ديسمبر (كانون الأول)، عقب إبرام أوبك الاتفاق .وتوقعت وكالة الطاقة الدولية زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي بنحو 4.1 مليون برميل يوميا بحلول 2022 ،قائلة إنه سيقفز حتى إذا ظلت الأسعار تدور حول 60 دولارا للبرميل. وقالت الوكالة أمس في تقرير، إن زيادة الأسعار إلى 80 دولارا للبرميل قد تعجل بنمو إنتاج النفط الصخري بمقدار ثلاثة ملايين برميل يوميا بحلول 2022 . ويجتمع مسؤولون من شركات نفط كبرى ووزراء طاقة من دول بينها السعودية وروسيا إلى جانب مسؤولين كبار آخرين مثل أمين عام أوبك في هيوستن هذا الأسبوع بمؤتمر «سيراويك»، ويحرص المراقبون على أي تعليقات قد تشير إلى ما إذا كانت أوبك ستمدد اتفاق خفض إنتاج النفط.

- **البلد – الاربعاء08.03.2017**
  - وكالة الطاقة تحذر من "أزمة معروض" نفطي

التفاصيل:

وكالة الطاقة تحذر من "أزمة معروض" نفطي

أعلنت وكالة الطاقة الدولية، امس الاول، أن إمدادات النفط العالمية ربما تجد صعوبة في مواكبة الطلب بعد عام 2020 مع ظهور أثر عامين من نقص استثمارات زيادة الإنتاج، إذ قد تتراجع الطاقة الفائضة لأدنى مستوياتها في 14 عاما مما قد يدفع الأسعار إلى ارتفاع حاد.

وذكرت وكالة الطاقة في تقريرها عن التوقعات وتحليل السوق "النفط 2017"، الذي يصدر كل 5 سنوات أن المستثمرين لا يراهنون بشكل عام على ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام في أي وقت قريب، لكن انكماش الإنفاق العالمي في 2015 و2016 وتنامي الطلب يعني أن العالم ربما يواجه "أزمة معروض" إذا لم تحصل مشروعات جديدة على الضوء الأخضر قريبا.

ومن المتوقع أن يأتي معظم نمو الإمدادات من الولايات المتحدة، حيث أشارت الوكالة إلى أن إنتاج النفط الصخري سيزيد 1.4 مليون برميل يوميا بحلول 2022 حتى إذا استمرت الأسعار قرب مستوياتها الحالية عند 60 دولارا للبرميل وقد تكون الاستجابة أقوى إذا ارتفعت الأسعار أكثر.

- **الديار – الاربعاء08.03.2017**
  - روسيا قد تشتري من إيران نحو 5 ملايين طن نفط سنويا

التفاصيل:

روسيا قد تشتري من إيران نحو 5 ملايين طن نفط سنويا
أعلن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، اليوم الثلاثاء، أن حجم مشتريات النفط الخام من إيران في إطار صفقة "النفط مقابل البضائع" يمكن أن يصل إلى 100 ألف برميل يوميا، وسنويا- إلى 5 ملايين طن. وإن مواءمة الظروف مستمرة.
وقال نوفاك للصحفيين على هامش مؤتمر "سيرا فوك " في هيوستن، اليوم: "مئة ألف برميل يوميا، في العام يكون حوالي 5 ملايين طن".
وأشار نوفاك، إلى أنه لتنفيذ الخطة ينبغي التوصل إلى اتفاق حول شروط الصفقة.
وقال الوزير بهذا الصدد "الآن يجري العمل في هذا الاتجاه. وآمل أن ينتهي قريبا".
وبحسب وكالة الأنباء الإيرانية، ستوقع إيران اتفاقا لبيع روسيا 100 ألف برميل يومياً، مع الإشارة إلى بيان وزير النفط في البلاد، بيجان زنكنه، بعد اجتماعه مع نوفاك، بهذا الصدد. ووفقا للوكالة، ستبدأ إيران ببيع 100 ألف برميل من النفط يوميا إلى روسيا خلال 15 يوما القادمة والحصول على نصف المبلغ نقدا وما تبقى سيكون لتأمين قيمة البضائع والمنتجات الروسية التي ستستوردها إيران.

- **الحياة – الاربعاء08.03.2017**
  - الحريري: إقرار الضرائب على البترول قريباً
  - قطر: سوق النفط يمكنها التأقلم مع ارتفاع الإنتاج الصخري
  - الانتاج النفطي السعودي دون 10 ملايين برميل يومياً
  - «أوبك»: خفض الإنتاج بعد حزيران يجب أن يشمل غير الأعضاء
  - ارتفاع مخزونات النفط الأميركية
  - الانتاج النفطي السعودي دون 10 ملايين برميل يومياً

التفاصيل:

الحريري: إقرار الضرائب على البترول قريباً
أكد لبنان المضي في خطواته لاستكمال خريطة الطريق للتحوّل إلى دولة منتجة للنفط والغاز، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري، في افتتاح أعمال مؤتمر «منتدى النفط والغاز: خريطة طريق لثروة لبنان الوطنية» الذي استضافه المعهد العالي للأعمال في بيروت، أن مجلس الوزراء «سيوافق قريباً على مشروع قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالنشاطات البترولية وسيرسله إلى البرلمان، ليكتمل بعد ذلك الإطار التنظيمي». وأوضح أن «المجلس أقرّ في اجتماعه الأول مرسومين كانا عالقين، هما دفتر الشروط ونموذج اتفاق الاستكشاف والإنتاج وتقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة إلى مناطق على شكل رقع، وذلك لإظهار الأهمية التي نوليها لهذا القطاع». ولم يغفل «إعادة إطلاق دورة التراخيص البحرية الأولى في كانون الثاني (يناير) الماضي، لجذب أفضل الشركات العالمية».

وذكّر بأن المجلس النيابي «أقرّ عام 2010، قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، الذي وضع الأسس لضمان الإنتاج الرشيد للهيدروكربون وتوفير حوافز استثمار طويلة الأمد وآلية لإدارة العائدات المستدامة، من خلال إنشاء صندوق الثروة السيادي، وتلا ذلك تعيين هيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية للعمل كمنظم لهذا القطاع عام 2012».

وقال الحريري: «نحن عازمون على وضع خريطة طريق وطنية للطاقة تندمج مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية والتنموية في لبنان»، مؤكداً أن هذه السياسة الوطنية للطاقة «ستتميز بالحوكمة السليمة والمساءلة، آخذة في الاعتبار كل مراحل الطاقة من الاستكشاف والإنتاج إلى بناء البنى التحتية إلى النقل والتوزيع واستهلاك الغاز في السوق المحلية وتصديره». كما ستتطرق الخطة إلى «البيئة والصحة العامة والتعليم والتدريب المهني، والبحث العلمي وإدارة العائدات وحوكمة الشركات والشفافية».

وأعلن «التصميم على المضي في دورة التراخيص الأولى بشفافية، كما تبين بوضوح في قرار مجلس الوزراء الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، وسنعمل على دمج استثمار هذه الثروة في الاقتصاد الحقيقي».

وأكد الحريري أن الهدف يتمثل بـ «زيادة فرص العمل وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة»، آملاً بأن «يُنتج هذا واقعاً اقتصادياً جديداً يزيد الطلب على اليد العاملة للحد من هجرة الشباب». وقال «نحن ندرك جيداً الأخطار التي تكتنف اكتشافات الموارد الطبيعية، ونحن عازمون على الحد من أي تأثير سلبي محتمل».

ولفت وزير الطاقة والمياه اللبناني سيزار أبي خليل، إلى أن «خريطة الطريق التي أعلنتها تتضمن مراحل واضحة بدأت الوزارة وهيئة إدارة قطاع البترول تنفيذها، وستُستكمل وصولاً إلى تلزيم بعض الرقع في المياه البحرية اللبنانية قبل نهاية العام الحالي». وأشار إلى أن الحكومة «أعلنت نيّة لبنان الانضمام إلى مبادرة الشفافيّة في الصناعات الاستخراجيّة قبل بدء النشاطات البترولية، ما يجعل لبنان ملتزماً معايير الشفافية العالمية».

ودعا أبي خليل الشركات إلى «الاشتراك في دورة التراخيص وتقديم عروضها على الرقع المعروضة للمزايدة». وذكر أن «الخطط التي وضعتها الوزارة تشدد على أهمية تنويع مصادر الطاقة ومركزية الغاز الطبيعي في هذا المجال، كونه يشكل وقوداً فعالاً وقليل التلويث». لذا لفت إلى أن السوق المحلية «في انتظار حصول الاكتشافات التجارية وستشكل الزبون الأول لأية كميات مكتشفة بدءاً بقطاع الكهرباء الذي يمكنه اليوم استخدام الغاز الطبيعي في ما يفوق 66 في المئة من قدرة الإنتاج امتداداً إلى الصناعات والمدن في وقت لاحق وتدريجاً».

وأوضح أن الوزارة «اختارت التعامل مع شركات عالمية نفطية من الطراز الرفيع، وحددت سقفاً عالياً لتأهيلها للاشتراك في دورة التراخيص الأولى، لأن الوزارة على علم بأهمية العمل مع شركات أثبتت جدارتها في هذا القطاع، في سبيل زيادة فرضيات النجاح والوصول إلى اكتشافات تجارية تضع لبنان في موقع مناسب بين الدول النفطية». وذكّر بأن المهلة الأخيرة لتقديم طلبات التأهيل المسبق «هي 31 آذار (مارس) الحالي، 201 والمهلة الأخيرة لتقديم العروض على الرقع المعروضة للمزايدة هي 15 أيلول (سبتمبر) المقبل».

وشدد أبي خليل على أن الوزارة «تعمل من ضمن أسس وأولويات واضحة ظهرت بعض صورها على شكل خطط نذكر منها، ورقة سياسة قطاع الكهرباء وخطة الطاقة المتجدّدة والإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والسياسة العامة المعتمدة في قطاع النفط والغاز». وأكد استمرار العمل على «مزيد من التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية في سبيل إعداد استراتيجية متكاملة لهذا القطاع الحيوي».

قطر: سوق النفط يمكنها التأقلم مع ارتفاع الإنتاج الصخري

قال وزير الطاقة القطري محمد السادة اليوم (الأربعاء) إن ارتفاع أسعار النفط قد يعزز إنتاج الخام الصخري لكن سوق النفط العالمية يمكنها التكيف مع ذلك في ظل استمرار قوة الطلب.

وتعكف شركات الطاقة الأميركية على إضافة منصات تنقيب عن النفط واستئناف ضخ السيولة والعمالة وسط أجواء ثقة يشوبها الحذر في أن قطاع الطاقة بدأ يتحسن بعد انتخاب الرئيس دونالد ترامب واتفاق «أوبك» مع منتجين مستقلين على خفض الإنتاج خلال النصف الأول من العام 2017.

وظلت أسعار النفط الخام أعلى من 50 دولاراً للبرميل منذ مطلع كانون الأول (ديسمبر) ما أدى إلى مخاوف من أن زيادة إنتاج الخام الصخري الأميركي قد تطغى على أي زيادة أخرى في الأسعار.

وقال السادة في مقابلة مع «رويترز» في الدوحة إن «السوق تستوعب النفط الصخري والغاز الصخري تدريجاً، فالطلب قوي. ومع تلك الزيادة المستمرة في الطلب أعتقد أن كل أنواع النفط المتوافرة سيتم استيعابها».

وأضاف: «مع الأسعار الحالية يمكن تطوير بعض الحقول بشكل مربح على رغم أن غالبية الحقول اليوم لن ترضى بالسعر الحالي ولن تكون قادرة على دعم المزيد من التطورات في حقول النفط عالية الكلفة لا سيما حقول المياه العميقة وغير التقليدية». وتابع: «تحتاج هذه الحقول إلى سعر أعلى». ولم يذكر المزيد من التفاصيل.

وجرى تداول خام برنت في العقود الآجلة مقابل 54.68 دولار للبرميل اليوم. وكانت «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) والمنتجون المستقلون اتفقوا أواخر العام الماضي على خفض الإنتاج بما إجماليه 1.8 مليون برميل يومياً للمساهمة في تقليص تخمة المعروض ودعم الأسعار في الاتفاق الأول من هذا النوع منذ العام 2008.

وستجتمع «أوبك» في فيينا في 25 أيار (مايو) المقبل لمتابعة الاتفاق الذي مدته ستة أشهر وقد يتم تمديده لستة أشهر. وعند مطالبته بتقييم تطور الاتفاق قال السادة: «الصورة ستكون أوضح بالتأكيد في أيار».

وأشار إلى أن الالتزام بالاتفاق حتى الآن «جيد للغاية» وأن السوق تتفاعل بشكل إيجابي. وقال إن من السابق لأوانه قول ما إن كانت الضرورة تستدعي تمديد اتفاق خفض الإنتاج بعد حزيران (يونيو) لكن المخزونات بدأت في الانخفاض وهو مؤشر مهم تراقبه «أوبك» لتحديد ما إذا كان الاتفاق كافياً لاستعادة التوازن في السوق.

وتابع: «كل المؤشرات تبين أننا نمضي في الاتجاه الصحيح وأن الانخفاض في الإمدادات بدأ بشكل ملموس جداً. ذلك سيعطينا قدراً من الارتياح بأن الانخفاض التدريجي (في المخزونات) صوب متوسط الخمس سنوات سيتضح أكثر فيما بعد».

الانتاج النفطي السعودي دون 10 ملايين برميل يومياً

قال وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح أمس ان العوامل الأساسية لسوق النفط تتحسن وإن اتفاق الحد من المعروض بين «أوبك» والمنتجين غير الأعضاء يُحدث أثراً. وشدد على أن السعودية خفضت إنتاجها بأكثر مما تعهدت به في الاتفاق ليبلغ أقل من 10 ملايين برميل يومياً.

وقال الفالح لمسؤولين تنفيذيين خلال مؤتمر الطاقة «أسبوع سيرا» في هيوستن بالولايات المتحدة: «ينبغي ألا نسبق السوق». وأشار إلى أن السعودية لا تريد من «أوبك» التدخل في سوق النفط لمعالجة التحولات الهيكلية طويلة الأجل لكنها ستدعم إجراءات معالجة «الانحرافات قصيرة الأجل». (للمزيد)

ويهدف اتفاق خفض الإنتاج الذي انضمت إليه دول من خارج أوبك مثل روسيا وكازاخستان إلى تقليص الإنتاج العالمي نحو 1.8 مليون برميل يوميا وتقليص الفرق بين العرض والطلب. بدأ سريان الاتفاق من أول كانون الثاني (يناير) ويستمر لستة أشهر.
وقال الفالح: «من السابق لأوانه الحديث عن تمديد اتفاق الحد من المعروض وسيجري درس ذلك في أيار (مايو)».
واستقرت أسعار النفط من دون تسجيل تغير يذكر ليجرى تداول البرميل في نطاق ضيق إذ يبدد القلق من تزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي أثر الخفوضات التي تنفذها «أوبك» ويبحث المستثمرون عن اتجاه واضح للسوق من بيانات المخزونات وتعليقات كبار مسؤولي قطاع النفط.
وانخفض سعر خام القياس العالمي مزيج «برنت» إلى 55.98 دولار للبرميل. ولم يسجل خام غرب تكساس الأميركي الوسيط تغيراً يذكر واستقر عند 53.20 دولار للبرميل.

«أوبك»: خفض الإنتاج بعد حزيران يجب أن يشمل غير الأعضاء

قال الأمين العام لـ «منظمة البلدان المصدرة للبترول» (أوبك) محمد باركندو إن أي قرار لتمديد خفوضات إنتاج «أوبك» لما بعد حزيران (يونيو) ينبغي أن يتضمن استمرار مشاركة الدول غير الأعضاء في المنظمة.
وأفاد خلال مؤتمر «أسبوع سيرا للطاقة» أمس (الثلثاء) في مدينة هيوستون بولاية دالاس الأميركية إن المنظمة أجرت محادثات في الأيام الأخيرة مع منتجي النفط الصخري والمسؤولين التنفيذيين في صناديق التحوط موضحاً أنها المرة الأولى التي تعقد فيها «أوبك» اجتماعات ثنائية من هذا النوع.
وصرح وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي أن بلاده تسرع من وتيرة خفض الإنتاج، ومن المتوقع أن تفي بالتزامها بخفض الإنتاج بواقع 139ألف برميل يومياً بحلول حزيران (يونيو).
من جانبه، أعلن وزير النفط العراقي عبدالكريم لعيبي أن بلاده حققت التزاماً بنسبة 85 في المئة باتفاق «أوبك» على خفض إمدادات النفط الخام بواقع 210 آلاف برميل يومياً، موضحاً «إنتاجنا يزيد لكن صادراتنا عند مستوى اتفاق أوبك».
يهدف اتفاق خفض الإنتاج إلى تقليص الإنتاج العالمي 1.8 مليون برميل يومياً، وخفض تخمة المعروض وانضمت إليه دول من خارج المنظمة مثل روسيا وكازاخستان. وساعد الاتفاق في رفع أسعار الخام أكثر من عشرة في المئة منذ التوصل إليه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.
وسجلت أسعار النفط اليوم تراجعاً في آسيا بسبب تقديرات في شأن زيادة كبيرة في المخزونات الأميركية تثير قلقاً من فائض في العرض، إذ بلغ برميل النفط الخفيف تسليم نيسان (أبريل) 52.82 دولار في المبادلات الالكترونية في آسيا.
وقال «المعهد الأميركي للنفط» إن مخزون الخام الأميركي سجل زيادة كبيرة ما أثر على الأسواق بانتظار نشر أرقام وزارة الطاقة الأميركية.

ارتفاع مخزونات النفط الأميركية

أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أمس (الثلثاء) ارتفاع مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة أكثر من خمسة أمثال المتوقع الأسبوع الماضي وانخفاض مخزونات البنزين ونواتج التقطير أكثر من المتوقع.

وزادت مخزونات الخام 11.6 مليون برميل على مدى الأسبوع المنتهي في الثالث من آذار (مارس) الجاري إلى 529.6 مليون برميل بينما توقع المحللون إرتفاعها مليوني برميل. وقال معهد البترول إن مخزونات الخام بنقطة التسليم كاشينج في ولاية أوكلاهوما زادت 788 ألف برميل.
وأظهرت الأرقام ارتفاع استهلاك الخام في مصافي التكرير 103 آلاف برميل يومياً. وانخفضت مخزونات البنزين خمسة ملايين برميل.
وتراجعت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة 2.9 مليون برميل مقارنة مع توقعات بانخفاضها 900 ألف برميل حسبما أوضحت بيانات المعهد.
وارتفعت واردات الولايات المتحدة من الخام 691 ألف برميل يومياً الأسبوع الماضي إلى 8.4 مليون برميل.
إلى ذلك، أفاد تقرير توقعات المدى القصير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن الإدارة تتوقع ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام في العام 2017 بدرجة أكبر من التقديرات السابقة.
وقالت الإدارة في تقريرها الشهري إن إنتاج النفط الخام سيرتفع إلى 9.21 مليون برميل يومياً هذا العام من 8.88 مليون برميل يومياً في العام الماضي بزيادة قدرها 330 ألف برميل يومياً. وكانت الإدارة توقعت الشهر الماضي زيادة قدرها 100 ألف برميل يومياً.
وخفضت الإدارة توقعها لنمو إنتاج النفط العام المقبل بزيادة قدرها 520 ألف برميل يومياً من مقارنة مع زيادة 550 ألف برميل يومياً في التقدير السابق.
في غضون ذلك من المتوقع نمو الطلب الأميركي على النفط 210 آلاف برميل يومياً العام الجاري مقارنةً مع 260 ألف برميل يومياً سابقاً، فيما سينمو الطلب 380 ألف برميل يومياً العام المقبل ارتفاعاً من 330 ألف برميل يومياً في توقع سابق.

الانتاج النفطي السعودي دون 10 ملايين برميل يومياً

قال وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح أمس ان العوامل الأساسية لسوق النفط تتحسن وإن اتفاق الحد من المعروض بين «أوبك» والمنتجين غير الأعضاء يُحدث أثراً. وشدد على أن السعودية خفضت إنتاجها بأكثر مما تعهدت به في الاتفاق ليبلغ أقل من 10 ملايين برميل يومياً.
وقال الفالح لمسؤولين تنفيذيين خلال مؤتمر الطاقة «أسبوع سيرا» في هيوستن بالولايات المتحدة: «ينبغي ألا نسبق السوق». وأشار إلى أن السعودية لا تريد من «أوبك» التدخل في سوق النفط لمعالجة التحولات الهيكلية طويلة الأجل لكنها ستدعم إجراءات معالجة «الانحرافات قصيرة الأجل». (للمزيد)
ويهدف اتفاق خفض الإنتاج الذي انضمت إليه دول من خارج أوبك مثل روسيا وكازاخستان إلى تقليص الإنتاج العالمي نحو 1.8 مليون برميل يوميا وتقليص الفرق بين العرض والطلب. بدأ سريان الاتفاق من أول كانون الثاني (يناير) ويستمر لستة أشهر.
وقال الفالح: «من السابق لأوانه الحديث عن تمديد اتفاق الحد من المعروض وسيجري درس ذلك في أيار (مايو)».
واستقرت أسعار النفط من دون تسجيل تغير يذكر ليجرى تداول البرميل في نطاق ضيق إذ يبدد القلق من تزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي أثر الخفوضات التي تنفذها «أوبك» ويبحث المستثمرون عن اتجاه واضح للسوق من بيانات المخزونات وتعليقات كبار مسؤولي قطاع النفط.
وانخفض سعر خام القياس العالمي مزيج «برنت» إلى 55.98 دولار للبرميل. ولم يسجل خام غرب تكساس الأميركي الوسيط تغيراً يذكر واستقر عند 53.20 دولار للبرميل.

الانتاج النفطي السعودي دون 10 ملايين برميل يومياً
قال وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح أمس ان العوامل الأساسية لسوق النفط تتحسن وإن اتفاق الحد من المعروض بين «أوبك» والمنتجين غير الأعضاء يُحدث أثراً. وشدد على أن السعودية خفضت إنتاجها بأكثر مما تعهدت به في الاتفاق ليبلغ أقل من 10 ملايين برميل يومياً.
وقال الفالح لمسؤولين تنفيذيين خلال مؤتمر الطاقة «أسبوع سيرا» في هيوستن بالولايات المتحدة: «ينبغي ألا نسبق السوق». وأشار إلى أن السعودية لا تريد من «أوبك» التدخل في سوق النفط لمعالجة التحولات الهيكلية طويلة الأجل لكنها ستدعم إجراءات معالجة «الانحرافات قصيرة الأجل». (للمزيد)
ويهدف اتفاق خفض الإنتاج الذي انضمت إليه دول من خارج أوبك مثل روسيا وكازاخستان إلى تقليص الإنتاج العالمي نحو 1.8 مليون برميل يوميا وتقليص الفرق بين العرض والطلب. بدأ سريان الاتفاق من أول كانون الثاني (يناير) ويستمر لستة أشهر.
وقال الفالح: «من السابق لأوانه الحديث عن تمديد اتفاق الحد من المعروض وسيجري درس ذلك في أيار (مايو)».
واستقرت أسعار النفط من دون تسجيل تغير يذكر ليجرى تداول البرميل في نطاق ضيق إذ يبدد القلق من تزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي أثر الخفوضات التي تنفذها «أوبك» ويبحث المستثمرون عن اتجاه واضح للسوق من بيانات المخزونات وتعليقات كبار مسؤولي قطاع النفط.
وانخفض سعر خام القياس العالمي مزيج «برنت» إلى 55.98 دولار للبرميل. ولم يسجل خام غرب تكساس الأميركي الوسيط تغيراً يذكر واستقر عند 53.20 دولار للبرميل.

- **جريدة الجريدة – الاربعاء08.03.2017**
  - برميل النفط يرتفع ليبلغ 52.65 دولار

التفاصيل:

برميل النفط يرتفع ليبلغ 52.65 دولار
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 44 سنتا في تداولات أمس ليبلغ 52ر65 دولار أمريكي مقابل 52ر21 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط قليلا وسط توقعات بزيادة الإنتاج الأمريكي ورغم التزام كبير من كبار المنتجين خصوصا في أوبك باتفاق خفض الإنتاج الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية العام الحالي.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت تسعة سنتات ليصل عند التسوية الى مستوى 55ر92 دولار للبرميل كما انخفض سعر برميل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط ستة سنتات ليصل الى مستوى 53ر14 دولار.

- **الجزيرة – الاربعاء08.03.2017**
  - محادثات لأول مرة بين أوبك ومنتجي النفط الصخري

التفاصيل:

محادثات لأول مرة بين أوبك ومنتجي النفط الصخري
مؤتمر صحفي على هامش أسبوع الطاقة في هيوستن للإعلان عن درجة الالتزام باتفاق تخفيض إنتاج النفط
كشف الأمين العام لـ منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) محمد باركيندو أن أوبك أجرت الأيام الأخيرة محادثات مع منتجي النفط الصخري والمسؤولين في صناديق التحوط، موضحا أنها المرة الأولى التي تعقد فيها أوبك اجتماعات ثنائية من هذا النوع.
وقال باركيندو أمس الثلاثاء على هامش مؤتمر أسبوع سيرا للطاقة في هيوستن بـ ولاية تكساس الأميركية "أعتقد أننا أذبنا الجليد بيننا وبين القطاع، وخاصة مع منتجي النفط المحكم وصناديق التحوط الذين أصبحوا لاعبين رئيسيين في سوق النفط".
وتنفذ أوبك في الوقت الراهن اتفاقا لتخفيض الإنتاج ومعها دول أخرى منتجة أبرزها روسيا، غير أن بعض الأطراف تخشى أن يؤدي تحسن الأسعار إلى عودة النفط الصخري الأميركي بقوة، ومن ثم ظهور فائض جديد في السوق يضر الأسعار مجددا.

إمكانية تمديد الاتفاق
وبدأ تنفيذ اتفاق أوبك والمنتجين الآخرين في الأول من يناير/كانون الثاني 2017 ويستمر ستة شهور. وصرح باركيندو أمس بأن أي توجه لتمديد اتفاق تخفيض الإنتاج لما بعد يونيو/حزيران المقبل يجب أن يشمل أيضا هؤلاء المنتجين الآخرين غير الأعضاء في أوبك.
من جانب آخر، قالت السعودية وروسيا إن نتائج اتفاق تخفيض إنتاج النفط توافق التوقعات حتى الآن. وصرح وزير الطاقة السعودي خالد الفالح -خلال مؤتمر هيوستن الذي يجمع أهم الشخصيات والشركات في قطاع النفط سنويا- إن تخفيض الإنتاج تجاوز 1.5 مليون برميل يوميا.
ويقضي اتفاق أوبك والمنتجين المستقلين بتخفيض إنتاج النفط بنحو 1.8 مليون برميل يوميا، على أن تتحمل أوبك منها 1.2 مليون برميل يوميا.
من جهته، وصف وزير النفط الروسي ألكسندر نوفاك جهود تخفيض الإنتاج بأنها مرضية، وقال إنه بحث مع الجانب السعودي مستوى الالتزام بالاتفاق وتأثير إنتاج النفط الصخري على السوق.
من جانب آخر، صرح وزير النفط العراقي جبار اللعيبي -على هامش المؤتمر نفسه المنعقد في هيوستن- بأن التزام العراق باتفاق أوبك بلغ 85%. يذكر أن حصة العراق من التخفيضات تبلغ 2100 آلاف برميل يوميا.
وقال اللعيبي إن "إنتاجنا يزيد لكن صادراتنا عند مستوى اتفاق أوبك".
ولم تتغير أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة هذا الأسبوع. وبلغ سعر مزيج برنت القياسي خلال تعاملات اليوم الأربعاء 55.7 دولارا للبرميل بانخفاض قدره 0.22 دولار عن الجلسة السابقة.

- **صحيفة الاقتصادية – الاربعاء08.03.2017**
  - تراجع أسعار النفط في آسيا
  - واردات الصين من النفط الخام ترتفع لثاني أعلى مستوى على الإطلاق في فبراير

- توقع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي في 2017
- "توتال" تحصل على عقد ثان لاستكشاف الغاز قبالة سواحل قبرص

التفاصيل:

تراجع أسعار النفط في آسيا
تسجل اسعار النفط تراجعا الاربعاء في آسيا بسبب تقديرات بشأن زيادة كبيرة في المخزونات الاميركية تثير قلقا من فائض في العرض.
وحوالى الساعة 03,45 بتوقيت غرينتش، خسر سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) المرجع الاميركي للخام تسليم نيسان/ابريل 32 سنتا ليبلغ 52,82 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا.
كما انخفض سعر برميل البرنت نفط البحر الشمال المرجعي الاوروبي تسليم ايار/مايو ستة سنتات، الى 56,24 دولارا.
وكان سعر برميل النفط الخفيف تراجع ستة سنتات عند الاغلاق في نيويورك الثلاثاء وبلغ سعره 53,14 دولارا. كما خسر برميل البرنت في لندن تسعة سنتات واغلق على 55,92 دولارا.

واردات الصين من النفط الخام ترتفع لثاني أعلى مستوى على الإطلاق في فبراير
ارتفعت واردات الصين من النفط الخام في فبراير شباط إلى ثاني أعلى مستوياتها على الإطلاق مع استمرار الطلب القوي من المصافي المستقلة في دفع النمو.
وأظهرت بيانات الجمارك الصينية اليوم الأربعاء أن واردات الصين من النفط الخام بلغت في فبراير شباط 31.78 مليون طن أو ما يعادل 8.286 مليون برميل يوميا بزيادة 3.5 في المئة مقارنة مع مستواها قبل عام.
وانخفضت الشحنات اليومية في فبراير شباط دون المستوى القياسي المسجل في ديسمبر كانون الأول البالغ 8.57 مليون برميل يوميا لكنها تزيد عن مستواها في يناير كانون الثاني البالغ 8.01 مليون برميل يوميا.
ومن المتوقع أن تتراجع الواردات في مارس آذار حين يبدأ عدد من مصافي النفط الكبرى عمليات صيانة دورية.
وأظهرت بيانات الجمارك أن صادرات الصين من منتجات الوقود المكررة زادت في فبراير شباط إلى 4.26 مليون طن من 3.04 مليون طن في يناير كانون الثاني.

توقع ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي في 2017
قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم الثلاثاء إن إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي الجاف سيزيد إلى 73.69 مليار قدم مكعبة يوميا في 2017 من 72.31 مليار في 2016 وذلك وفقا لتوقعاتها للمدى القصير في مارس آذار.
لا يختلف هذا التقدير عن التوقعات الواردة في تقرير فبراير شباط وهو لا يصل إلى المستوى القياسي المرتفع البالغ 74.14 مليار قدم مكعبة يوميا في المتوسط المسجل في 2015.
وتوقعت الإدارة أيضا تراجع استهلاك الولايات المتحدة من الغاز إلى 73.65 مليار قدم مكعبة يوميا

في 2017 من مستوى قياسي بلغ 75.13 مليار في 2016. كان مستوى 2016 هو الرقم القياسي السنوي السابع على التوالي لحجم الطلب.
وكانت توقعات تقرير فبراير شباط لحجم الاستهلاك أقل من تكهنات مارس آذار إذ بلغت 74.68 مليار قدم مكعبة يوميا .

"توتال" تحصل على عقد ثان لاستكشاف الغاز قبالة سواحل قبرص
أعلن وزير التجارة القبرصي الثلاثاء للصحافيين أن مجموعات اكسون موبيل الاميركية وتوتال الفرنسية واييني الايطالية وقطر بتروليوم حصلت على عقود لاستكشاف النفط والغاز قبالة سواحل الجزيرة.
وحصلت ايني وتوتال على حقوق الاستثمار لاحد الحقول الثلاثة التي كانت مدرجة ضمن ثالث استدراج عروض للسلطات القبرصية. وحصلت ايني على حقل واكسون موبيل وقطر بتروليوم على الثالث.
وسيتم الموافقة على هذه العقود في 17 اذار/مارس خلال جلسة لمجلس الوزراء وقد يتم اصدار تراخيص الاستكشاف عندها.
وقال الوزير جورج لاكوتريبيس ان "الشركات متفائلة نوعا ما بشأن ايجاد (محروقات) في شرقي المتوسط وتحديدا في المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص."
واضاف ان بعض الشركات قد تبدأ اعمال التنقيب هذا العام.
والمناطق الاخيرة المفتوحة للاستكشاف قريبة من حقل ظهر للغاز المصري حيث اكتشفت ايني حقولا مهمة اوف شور للغاز مع احتياطي قد يصل الى 850 مليار متر مكعب.
واثار اكتشاف حقل ظهر املا من اكتشاف ثروات جديدة قبالة سواحل قبرص.
وتملك توتال واييني الحقوق للاستشكاف في حقل يقع قرب ظهر وفقا لاستدراج عروض سابق.
والعام 2011 كانت مجموعة نوبل اينرجي الاميركية الاولى التي اكتشفت الغاز قبالة سواحل قبرص في حقل افروديتي الذي يقدر احتياطه ب127,4 مليار متر مكعب. الا ان استثمار هذا الحقل لم يبدأ بعد.
وتأمل قبرص في ان تصبح مستقبلا بلدا اساسيا للطاقة في شرق المتوسط وتبني ميناء لتصدير الغاز الى اوروبا وآسيا بحلول العام 2022. لكن على الجزيرة لتحقيق هذا الهدف ان تجد المزيد من احتياطي الغاز.

- **The Daily Star – Wednesday 08.03.2017**
  - Top officials vow to award energy contracts by end 2017
  - Cyprus agrees gas exploration deals

Details:

Top officials vow to award energy contracts by end 2017
BEIRUT: Top officials promised to award the first oil and gas exploration contract to selected bidding companies before the end of 2017, said Wissam Chbat, chairman of the Lebanese Petroleum Administration. “We have been promised by top officials to

have the first award or contract signed with selected bidding companies for oil and gas exploration on Lebanon's offshore before the end of this year," he told the audience at an Oil and Gas conference held at L'Ecole Superieure Des Affaires Tuesday.

The conference, which was organized by Front Communication, aimed at discussing topics related to the oil and gas industry in Lebanon and worldwide.

Chbat said that awarding the first oil and gas exploration contract to selected bidding companies by the end of 2017 will add more value for the second and third licensing rounds that will be opened later on.

"This is very crucial for this sector in Lebanon. But if any political deficiency impacts the awarding of this bidding round, it is going to be very hard to recover from any possible delays," he warned during a session held within the framework of the conference. "We are witnessing that from our meetings with companies as well," he added.

Chbat said that Lebanon has a great advantage over other regional countries when it comes to oil and gas exploration.

"We have a modern legal framework starting from policies in addition to laws and regulations that talk about all phases from reconnaissance to exploration, development and production," he said.

He added that Lebanon also has a very clear tender protocol and a competitive bidding process. "The contract model agreement is nonnegotiable, meaning that the contract is a decree and this reduces, to the maximum, any possible lack of transparency because no one is allowed to negotiate the awarded contract."

Chbat added that Lebanon also has a very interesting 3-D seismic data that provides very rich background to the companies to do assessment for their exploration activities. "Companies have the right to purchase and look at this data and to de-risk their investments."

One of the most important advantages that companies will get from bidding for oil and gas exploration on Lebanon's offshore, Chbat said, was that the selection process for blocks that will be opened for bidding in the first licensing round was done very carefully based on discoveries made in the region.

The government announced at the beginning of this year that it would put out blocks 1, 4, 8, 9 and 10 for bidding in the first licensing round for the exploration of oil and gas. "One of the opened blocks in Lebanon has similar features to blocks located in Zohr field," he said.

He elaborated further by explaining that in the recent third bidding round of Cyprus, the only block that received the maximum number of bids is the block that has the same geological setting of Zohr in Egypt. "Zohr discovery accounted for 44 percent of all discovered resources in the East Mediterranean over the last 20 years in a carbonate environment," he said.

"Our Selection for the blocks has been done based on regional exploration activities and the lessons learned from these activities. It was also made based on the appetite of companies toward the carbonate environment and we could offer to companies the seismic data where they can understand more our offshore," he added.

MP Yassin Jaber, who spoke as well during the session, said he wished the two decrees concerning oil and gas exploration were passed by the government earlier when the price of oil was still high.
The government endorsed at the beginning of this year the two crucial decrees on offshore oil and gas exploration, putting an end to the long-delayed matter.
Jaber said there are many unanswered questions about the revenue sharing and other issues related to oil and gas.
Chbat commented by saying that there is no intention to divert attention when it comes to profit sharing in the oil and gas sector.
"You are simply dividing the residual petroleum produced after deducting cost," he said.
He explained that the most important thing in this area is to monitor the cost for it not to be inflated and this is done on two levels.
"We have a list of recoverable costs payments that the companies can recover and this can be done at the level of LPA," he said.
"Moreover, the finance ministry will be monitoring the cost to make sure that taxes are deduced in a proper manner," he added.
He said that companies and the Finance Ministry will be doing the same job for different purposes.

Cyprus agrees gas exploration deals

NICOSIA: US energy giant ExxonMobil, Qatar Petroleum, Italy's ENI and France's Total have successfully bid for rights to explore for oil and gas off the coast of Cyprus, officials said Tuesday.
The contracts, part of the Mediterranean island's third licensing round, will be approved by the cabinet on March 17, Cyprus trade minister George Lakkotrypis told reporters.
ENI and Total jointly negotiated a licence for a block off the island's south coast while ENI secured another on its own. ExxonMobil and Qatar Petroleum successfully bid for a third.
"This is a very important development for both the Cypriot Exclusive Economic Zone and the eastern Mediterranean in general," said Lakkotrypis.
"It reinforces the prospect for hydrocarbons in the area," he added. "You will find that companies are quite optimistic as to the prospects for the eastern Mediterranean, and more specifically the Cypriot EEZ."
Some of the firms could begin exploratory drilling this year, Lakkotrypis said.
A huge gas find by ENI in Egypt's offshore Zohr field in 2015 has raised hopes of more untapped energy in the waters between Cyprus and North Africa.
US firm Noble Energy made the first discovery off the southeast coast of Cyprus in 2011 in the Aphrodite field, which is estimated to contain around 127.4 billion cubic meters (4.54 trillion cubic feet) of gas.

Israeli firms Delek and Avner have a 30-percent stake in the venture. Noble handed over a 35-percent share to Britain's BG Group, now owned by Royal Dutch Shell.
Italian-South Korean venture ENI-Kogas has so far failed to discover any exploitable gas reserves in deep-sea drilling in its blocks off the island.
Cyprus needs to find more gas reserves to make a planned onshore terminal financially viable as it seeks to become a regional energy player.
It had planned to build a liquefied natural gas plant that would allow exports by ship to Asia and Europe, but the reserves confirmed so far are insufficient to make that feasible.
Cyprus and energy-starved Egypt are looking into the possibility of transferring gas from the Aphrodite field to Egypt via an undersea pipeline. Cyprus hopes to begin exporting gas, and maybe oil, by 2022.

- **L'Orient Le Jour – Mercredi 08.03.2017**
  - L'OPEP méfiante vis-à-vis des producteurs américains
  - Hydrocarbures offshore : le projet de loi fiscale adopté aujourd'hui, selon Hariri
  - Les oscillations des prix du pétrole

Details:

L'OPEP méfiante vis-à-vis des producteurs américains

Le ministre saoudien du pétrole, Khalid al-Falih, a déclaré que l'OPEP ne laisserait pas ses concurrents tirer avantage des efforts du cartel.
Le ministre saoudien du pétrole Khalid al-Falih a déclaré hier que les fondamentaux du marché pétrolier s'amélioraient, l'accord de réduction signé par les pays de l'OPEP et des pays non membres du cartel produisant son effet. Mais il a ajouté que l'Organisation des pays producteurs de pétrole (OPEP) ne laisserait pas ses concurrents tirer avantage des réductions pour garantir leurs propres investissements, disant relever des signes de « poussées » des investissements aux États-Unis.
L'Arabie saoudite a réduit sa production au-delà de ses engagements et elle se situe désormais en deçà des 10 millions de barils par jour, a-t-il indiqué. « Nous ne devons pas devancer le marché », a-t-il déclaré à un groupe de responsables de l'industrie pétrolière lors de la CERAWeek, une conférence sur l'énergie. Globalement, a-t-il dit, les

réductions ont eu l'effet escompté, évoquant notamment une hausse des prix. Il a ajouté que Riyad ne voulait pas que l'OPEP intervienne sur le marché pétrolier pour mettre en place des changements structurels sur le long terme, mais pour soutenir des mesures visant à pallier des « anomalies à court terme ».
Les pays membres de l'OPEP et des pays extérieurs au cartel sont convenus fin 2016, pour la première fois depuis 2001, d'une diminution de leurs extractions à compter du 1er janvier, afin de réduire l'excédent d'offre qui a longtemps pesé sur les cours. L'accord prévoit pour l'OPEP une baisse globale de la production d'environ 1,20 million de barils par jour (bpj), à 32,50 millions de bpj. S'y ajoutent quelque 560 000 bpj de réduction acceptée par les pays hors OPEP.

Hydrocarbures offshore : le projet de loi fiscale adopté aujourd'hui, selon Hariri

« La découverte potentielle des ressources offshore entretient l'espoir du développement économique et de la réduction de la pauvreté », a estimé Premier ministre, Saad Hariri.
Le Premier ministre, Saad Hariri, a affiché hier son optimisme concernant l'adoption « prochaine » des dispositions fiscales auxquelles seront assujettis les revenus issus de l'exploitation des réserves d'hydrocarbures potentielles contenues dans la Zone économique exclusive (ZEE) libanaise.
« Le Conseil des ministres va approuver le projet de loi qui contient ces dispositions demain pour le transmettre au Parlement afin qu'il soit adopté », a ainsi déclaré M. Hariri, lors d'un forum sur ce thème organisé par l'École supérieure des affaires (ESA), à Beyrouth. De fait, l'examen de ce projet de loi est inscrit à l'ordre du jour de la séance du Conseil des ministres prévue aujourd'hui à 11 heures au palais présidentiel de Baabda. « La découverte potentielle de ces ressources (...) entretient l'espoir du développement économique et de la réduction de la pauvreté », a estimé M. Hariri.
Préparé par l'Autorité de l'énergie (LPA, rattachée au ministère de l'Énergie et de l'Eau) et le ministère des Finances, le projet de loi – dont le contenu n'a pas encore été entièrement dévoilé – prévoit notamment de soumettre les revenus des sociétés pétrolières à une TVA de 20 %. Cette disposition avait été révélée pour la première fois par le ministre des Finances, Ali Hassan Khalil, lors d'un atelier organisé le 17 février par la commission parlementaire de l'Énergie. En revanche, peu d'informations ont filtré sur les deux autres types de recettes prévues par le texte : les royalties – dont le taux

doit être fixé à 4 %, comme l'a confirmé le président de la LPA, Wissam Chbat, au cours d'un exposé dédié à cette question pendant le forum – ;
et la part des revenus attribuée à l'État, qui sera en principe déterminée par le contrat liant ce dernier aux compagnies pétrolières, selon M. Chbat.
À l'arrêt depuis 2013 à cause des dissensions politiques, le dossier des hydrocarbures offshore a été débloqué le 4 janvier avec l'adoption par le gouvernement de deux décrets, l'un délimitant les blocs de concession, l'autre fixant les modalités du contrat devant lier l'État aux concessionnaires. Le 10 janvier, le ministre de l'Énergie et de l'Eau César Abi Khalil dévoilait ensuite les cinq blocs de concessions maritimes – sur un total de 10 – ouverts pour le premier round d'attribution des licences d'exploration, une phase à laquelle le gouvernement donnait finalement son feu vert le 26 du même mois.

Les oscillations des prix du pétrole

Pour le moment, les prix du pétrole semblent avoir trouvé un cours normal. Les analystes prévoient que le prix de ce dernier variera autour de 50 $ le baril jusqu'au printemps prochain, puisque le marché est tiraillé dans des directions opposées par les réductions de production de l'OPEP et l'augmentation de gaz de schiste en Amérique. Cela n'est pas habituel pour un marché qui s'est habitué à de fortes oscillations au cours des trois dernières années. Plusieurs analyses prévoient que le Brent, l'indice de référence international du pétrole, atteindra une moyenne de 57 $ le baril et que le West Texas Intermediate, variera autour de 55 $ le baril au cours de cette année. Le Brent a peu varié depuis début décembre, passant d'environ 53 $ à 57 $ le baril. Cela fait suite à une période de volatilité extrême, avec le cours du pétrole chutant à moins de 30 $ le baril en janvier dernier alors qu'il était évalué à plus de 100 $ au milieu de 2014. Les banques s'attendent à ce que le Brent rejoigne une moyenne de 56 $ au deuxième trimestre et qu'il persiste en dessous de 60 $ jusqu'à la fin de l'année. L'année prochaine, les analystes estiment une moyenne de 65$ pour le baril de Brent. L'accord de production historique de l'année dernière, signé par des membres de l'Organisation des pays exportateurs de pétrole et d'autres grands producteurs, est convenu du prix du pétrole actuel. Cependant, cet accord signifie que le prix du pétrole est fragile. Les acteurs du marché attendent la prochaine réunion de l'OPEP, prévue pour fin mai, afin d'obtenir de nouvelles pistes sur les variations futures du pétrole. Le groupe débattra sur l'accord actuel, qui devrait expirer en juin.

- **دار الخليج الاقتصادي – الاربعاء08.03.2017**
  - إدراج «أرامكو» محلياً وخارجياً في النصف الثاني من 2018 - قلق إنتاج النفط الأمريكي يتبدد إثر تخفيضات «أوبك» والمنتجين

التفاصيل:

إدراج «أرامكو» محلياً وخارجياً في النصف الثاني من 2018 - قلق إنتاج النفط الأمريكي يتبدد إثر تخفيضات «أوبك» والمنتجين

ارتفعت أسعار النفط أمس، ليجري تداوله في نطاق ضيق في الوقت الذي يبدد فيه القلق بشأن تزايد إنتاج النفط الصخري الأمريكي إثر تخفيضات تنفذها أوبك مع بحث المستثمرين عن اتجاه واضح للسوق من تعليقات كبار مسؤولي قطاع النفط.

وارتفع خام برنت 0.6 % إلى 65.34 دولار للبرميل. وارتفع الخام الأمريكي نايمكس 0.58 % إلى 53.51 دولار للبرميل.

وظلت أسعار النفط تتحرك في نطاق ضيق يبلغ ثلاثة دولارات منذ فبراير/ شباط، عاجزة بذلك عن الارتفاع بعدما نفذت أوبك أول خفض للإنتاج في ثماني سنوات على نحو شكل مستوى عالياً من الالتزام لم يكن متوقعاً.

لكن زيادة حتمية في أنشطة الحفر للتنقيب عن النفط الصخري الأمريكي تكبح أي زيادة بعدما ارتفع خام غرب تكساس الأمريكي الوسيط فوق مستوى 50 دولاراً للبرميل في ديسمبر/ كانون الأول عقب إبرام أوبك للاتفاق الذي شمل أيضاً عدداً من المنتجين من خارج المنظمة مثل روسيا.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي بنحو 1.4 مليون برميل يومياً بحلول 2022 قائلة إنه سيقفز حتى إذا ظلت الأسعار تدور حول 60 دولاراً للبرميل. وقالت الوكالة إن زيادة الأسعار إلى 80 دولاراً للبرميل قد تعجل بنمو إنتاج النفط الصخري بمقدار ثلاثة ملايين برميل يومياً بحلول 2022.

ويجتمع مسؤولون من شركات نفط كبرى ووزراء طاقة من دول بينها السعودية وروسيا إلى جانب مسؤولين كبار آخرين مثل أمين عام أوبك في هيوستن هذا الأسبوع بمؤتمر «سيراويك»، ويحرص المراقبون على أي تعليقات قد تشير إلى ما إذا كانت أوبك ستمدد اتفاق خفض إنتاج النفط.

روسيا

قال وزير الطاقة الروسي ألسكندر نوفاك إن من السابق لأوانه أن يناقش كبار مصدري النفط في العالم تمديد اتفاقهم التاريخي لخفض الإنتاج لما بعد يونيو/ حزيران .

وأبلغ نوفاك الصحفيين خلال مؤتمر أسبوع سيرا في هيوستن عاصمة صناعة الطاقة بالولايات المتحدة «من السابق لأوانه الحديث عن تمديد الاتفاق.«

وقال إن روسيا تتوقع أن تظل أسعار النفط في حدود 55 إلى 60 دولاراً للبرميل في 2017 .

وقال نوفاك إن هناك الكثير من «الفرص غير المستغلة» للتعاون في مجالات الطاقة بين روسيا والولايات المتحدة.

العراق

وقال وزير النفط العراقي إن من السابق لأوانه قول ما إذا كان ينبغي على أوبك تمديد تخفيضات الإنتاج، وإن بغداد مستعدة للمشاركة إذا قررت المنظمة تمديد قيود المعروض إلى النصف الثاني من العام .

وقال الوزير جبار علي اللعيبي خلال مؤتمر لقطاع الطاقة في هيوستن «من المبكر للغاية الحديث عن أي تغييرات.. سيتوقف الأمر على أسعار النفط واستقرار السوق. إذا قررت أوبك تخفيضات فإن العراق سيخفض.«

أرامكو
قال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية إن عملية إدراج الشركة تمضي كما هو مخطط لها، ومن المتوقع أن تجري في الداخل والخارج في النصف الثاني من 2018 .
الإدراج أحد أركان خطة الحكومة السعودية الطموح «رؤية 2030» لتنويع موارد الاقتصاد بدلا من الاعتماد على النفط. ومن المرجح إدراج ما يصل إلى خمسة في المئة من أكبر منتج للنفط في العالم بالبورصة السعودية في الرياض وببورصة عالمية أو أكثر.
وقال الناصر خلال مؤتمر لقطاع النفط في البحرين «قلنا دوماً إن الإدراج سيحدث في النصف الثاني من 2018.. كل شيء يمضي بسلاسة تامة ونعكف على تقييم بورصات مختلفة.«
وأضاف «هناك الكثير من العمل الجاري لكن كل شيء يمضي كما هو مخطط له.«
وقال إن الإدراج سيكون «محلياً على تداول ودولياً ببورصة أو بورصتين». وتداول هي السوق المالية السعودية.
وأضاف «نعكف على تقييم شتى بورصات الأسهم عالمياً وسنقدم نتائج ذلك إلى مجلس إدارتنا ومساهمينا للبت بشأن أين ستدرج أرامكو.«
وقال إن من المتوقع انحسار تخمة إمدادات النفط العالمية في النصف الأول من 2017 وإن القطاع بحاجة إلى مواصلة الاستثمار للمدى الطويل رغم الأسعار المنخفضة.